



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 3 سبتمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7056



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 التعاون الخليجي - المصري ركيزة للاستقرار والتنمية

الإمارات اليوم

03 خدمة المواطن وإسعاده.. أولويات حكومية

تقارير وتحليلات

04 «قمة أقدر».. رؤية إماراتية متقدمة تخاطب العالم من روسيا الاتحادية

05 سيناريوهات التصعيد على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية

06 الخلل في حملة «الضغط الأقصى» التي يشنها ترامب على إيران

شؤون اقتصادية

08 انتعاش صادرات النفط الإماراتية

من إصدارات المركز

09 لا لعودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء

تطورات الأزمة الإيرانية

11 لهجة استقوائية إيرانية في وجه واشنطن والأوروبيين



التعاون الخليجي - المصري ركيزة للاستقرار والتنمية

شدّد الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، خلال زيارته دولة الكويت يومي 31 أغسطس و1 سبتمبر 2019، على أن «أمن الكويت ومنطقة الخليج من أمن مصر». ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها الرئيس السيسي المعنى نفسه؛ فقد سبق تكرار مثل هذا التأكيد في مناسبات مختلفة على امتداد سنوات؛ لتكون الرسالة التي تتضمنها هذه المقولة أكثر قوة ورسوخاً. وتعكس زيارة الرئيس المصري للكويت متانة العلاقة الثنائية بين البلدين الشقيقين، على مستوى القيادة، وعلى المستوى الشعبي؛ فقد واكبت زيارة الرئيس المصري مظاهر ترحيب شعبي كبير، ظهرت في وسائل التواصل الاجتماعي، وفي الفعاليات المجتمعية، وكذلك في مقالات الرأي والتغطيات الصحفية التي أكدت أهمية الزيارة والنتائج المتوقعة منها. وهذا الاهتمام الكويتي الرسمي والشعبي صورة لما يحدث في كل الزيارات المتبادلة بين الرئيس المصري والقادة الخليجيين؛ حيث تتجلى بوضوح قوة الروابط والصلات على كل المستويات. ويشير تتبّع العلاقات الخليجية - المصرية، خلال السنوات الأخيرة، إلى أن ما قاله الرئيس السيسي بهذا الشأن خلال زيارته الكويت ليس مجرد مجاملة بروتوكولية تفرضها المناسبة، بل قناعة ثابتة مستقرّة لدى الرئيس المصري، ولدى دول الخليج العربي الحريصة على استقرار المنطقة وأمنها، وحمايتها من المتربّسين بها، والساعين إلى بث الفرقة ونشر أجواء الصراع والشقاق في العالم العربي بأسره.

وتعود هذه القناعة لدى الرئيس المصري إلى ما قبل الفترة التي انتُخب فيها رئيساً لمصر عام 2014؛ إذ دعمت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين الشقيقة مصر بعد ثورة الثلاثين من يونيو 2013، التي أسقطت فيها إرادة الشعب المصري حكم جماعة الإخوان المسلمين، وبذلت دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية جهوداً دبلوماسية كبيرة في المحافل الدولية والمؤسسات الأممية؛ دافعتا فيها عن الدولة المصرية والشعب المصري ضد الإخوان وحلفائهم الذين تكتلوا لحصار مصر؛ بدعم من قوى دولية كبرى كانت لها حساباتها في ذلك الوقت. وإلى جانب الدعم السياسي غير المحدود سارعت دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية إلى تقديم كل أشكال العون الاقتصادي، الذي ساعد مصر على تخطّي تحديات كثيرة، والعودة بقوة إلى أداء دورها الوطني المشهود على المستويين العربي والدولي.

وقد أكدت دولة الإمارات على الدوام أهمية الدور المصري في حفظ الأمن والاستقرار بالمنطقة؛ حيث قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، على حسابه في «تويتر» في 28 مارس 2019، إن «جمهورية مصر العربية الشقيقة ستظل العمق الاستراتيجي للعرب، وبوابة السلام والاستقرار للمنطقة». وفي 7 أغسطس 2018 قال سموه «إن جمهورية مصر العربية تمثل ركيزة أساسية ضمن منظومة الأمن القومي العربي، ودولة الإمارات العربية المتحدة حريصة على التواصل المستمر معها، والتباحث حول كل ما يهم الشؤون الإقليمية». وتبدو متانة العلاقات بين البلدين في الزيارات المتبادلة منذ تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي منصبه رئيساً لمصر عام 2014، التي بلغ عددها 17 زيارة؛ ما يعكس التفاهم والتنسيق على أعلى المستويات بين البلدين الشقيقين.

ويمثل التحالف المصري - الخليجي سداً منيعاً أمام تكتل مضاد يهدد الأمن القومي العربي، ويعمل بكل الوسائل من أجل زعزعة استقرار الدول العربية واختراقها عبر وكلاء وميليشيات مسلحة. ولا يتردد هذا التكتل الذي تدعمه أطراف عربية، للأسف، في تشجيع الإرهاب ورعايته، وتوفير المأوى والملاذ لمؤزّه وجماعاته، وتقديم الدعم المادي واللوجستي له، وإنشاء منصات وأبواق إعلامية تتبنّى الفكر المتطرف، وتروّج له، وتزين لكثير من المخدوعين وفاقدي الأمل الانخراط في التنظيمات المشبوهة باستخدام أساليب شيطانية في الاستقطاب وغسل الأدمغة والتحريض؛ لتجعل منهم أدوات تخريب وتدمير وقتل ضد بلدانهم ومواطنيهم.

ويمكن القول، باطمئنان، إن العلاقات الخليجية - المصرية تمضي نحو مزيد من القوة والتعاون؛ استناداً إلى الفهم الصحيح للمصالح المشتركة، والتحديات والمخاطر والتهديدات والمشاركة، والاتفاق على التعامل مع قضايا المنطقة وفق منطق العقلانية والمسؤولية، والتصدي الحازم لكل ما يمس الأمن القومي العربي. كما أن هناك يقيناً، تعززته التجارب السابقة، بأن التعاون الخليجي - المصري يسدُّ الثغرات التي يحاول دعاة الفوضى وداعموها أن ينفذوا منها، ويمثل طريقاً ممهداً للشعوب والدول العربية إلى الأمن والاستقرار والرخاء والتنمية.

خدمة المواطن وإسعاده.. أولويات حكومية

بات من المؤكد سعي حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الحثيث لتنفيذ رؤية وتطلعات القيادة الرشيدة في تجاوز أي تحديات أو معيقات تقف في وجه رفاه المواطن وسعادته، وتأمين السبل كافة التي تقدم له الخدمات التي تحقق مصالحه؛ انطلاقاً من أن رفاهيته وتحقيق سعادته دائماً هي الأولوية للعمل والإنجاز، وهو ما تجلّى في الرسائل الست التي بعثها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في سبيل المكاشفة والمناصحة، وتحديد الأولويات التي يجب القيام بها لأجل مواكبة كل ما من شأنه مواصلة العمل والإنجاز في شتى الصعد.

اللجنة التي تم تشكيلها مؤخراً برئاسة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وتضم مجموعة من الوزراء والمسؤولين، جاءت لتنفيذ توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، بحيث تعمل على توفير الأطر القانونية والإجرائية لترجمة توجيهات سموه على الأرض، ورفع خطة أول 100 يوم لسموه، على نحو يكفل الارتقاء بأداء المؤسسات الحكومية والخاصة، ويسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي والمجتمعي، ويحقق رضا المواطنين وسعادتهم، وينتقل بالحراك التنموي في الدولة في القطاعات كافة إلى آفاق جديدة.

إن تأكيد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، رعاه الله، أن «الأفعال أهم من الأقوال»، وأن «أحلامنا في السماء»، هي خير دليل على أن القيادة الرشيدة في دولة الإمارات لا يهدأ لها بال ما لم تضمن صالح المواطن وحماية حياته ومكتسباته، والأخذ به نحو مستقبل ملؤه الرفاه والسعادة؛ فالرسائل الست التي بعث بها سموه قبل أيام قليلة، ركزت على محاور أساسية لتعزيز عجلة النمو والتنمية التي تنظر للإنسان بوصفه اللبنة الأولى للتميز والريادة التي تسعى إليهما الدولة في المجالات كافة.

لم تكن النقاط التي ركز عليها سموه في «رسالة الموسم الجديد»، واللازمة لتعزيز التقدم والتطور، والانطلاق بأقصى سرعة نحو المستقبل، وقوله إننا دولة «تواجه الحقائق، وتراجع الحسابات، وتعديل الاستراتيجيات بشكل مستمر للانطلاق بأقصى سرعة نحو المستقبل» مجرد كلمات أو خطابات، إنما تبع ذلك اتخاذ إجراءات عملية على الأرض، تجلّى بتشكيل هذه اللجنة التي جاءت لتتواءم مع رسائل سموه في أن مكان المسؤولين والوزراء والقادة هو الميدان، وأن العبث والفضوى على وسائل التواصل الاجتماعي يأكلان من منجزات تعبت آلاف فرق العمل من أجل بنائها، وأن الوقفة ستكون جادة بشأن ملفّ التوطين، وأن الفترة المقبلة تتطلب مشاريع نوعية، وأفكاراً استثنائية للدفع باقتصادنا نحو القمة، وأن الهدف من وجود الحكومة هو خدمة الناس.

«رسالة الموسم الجديد» جاءت لتكون فرصة يجب استثمارها من أجل تعزيز الأداء الحكومي ليكون أكثر إنجازاً وإبداعاً، وذلك برغم كل ما يشهد له بالتميز والكفاءة والسرعة والدقة واستشراف المستقبل، حيث قال سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، في ذلك، إن «الحكومة الاتحادية لديها نموذج عالٍ وعالمي في الأداء»، وأضاف أن «سمعة دولة الإمارات العربية المتحدة بناها زايد، ويرعاها اليوم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ويحميها محمد بن راشد ومحمد بن زايد؛ بمتابعة دائمة وقرارات حاسمة»؛ الأمر الذي يؤكد أن الخطى ستبقى حثيثة، وأن الجهود لن تتوقف من أجل ترجمة المبادئ التي تقوم عليها رؤية القيادة الرشيدة إلى واقع حقيقي يعزز مكانة الدولة عربياً ودولياً، ويرسخ الرفاه والسعادة لكل المواطنين والمواطنات؛ فيعيشوا فيها آمنين ومستقرين، وفق أفضل المعايير والممارسات.



«قمة أقدّر».. رؤية إماراتية متقدمة تخاطب العالم من روسيا الاتحادية

تبرز «قمة أقدّر» العالمية، والتي عقدت في العاصمة الروسية موسكو خلال الفترة من 29 أغسطس ولغاية الأول من سبتمبر، وتحت الرعاية الكريمة من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، كنجاح يُحسب لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي استطاعت من خلالها أن تنقل تجارب الدولة الرائدة في تمكين الأفراد والمجتمعات إلى المسرح العالمي.

العديد من أوراق العمل، والتي عكست التوجهات والتطلعات والاستراتيجيات الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة في العديد من المسائل الحيوية، والتي كان من بين عناوينها: «الذكاء الاصطناعي: بوابة الإمارات نحو المستقبل»، و«التعليم العالي



والثورة الصناعية الرابعة»، و«التقنيات التدرجية الحديثة ودورها في تعزيز السلامة المرورية»، الأولمبياد الخاص - التجارب والدروس المستفادة»، و«حول برنامج الإمارات الوطني للفضاء - من الحلم إلى الواقع»، و«دبلوماسية الشباب في القرن الـ 21 وبناء القدرات لمواجهة التطرف عند الشباب»، والعديد غيرها.

وتأتي قمة هذا العام من مدينة موسكو، كأول محطة دولية تشهد هذه القمة خارج دولة الإمارات، تأكيداً واضحاً لنهج القيادة الرشيدة للدولة في مخاطبة العالم برسالة مضمونها قيم التسامح والعتاء في المجتمع الإماراتي، مع تأكيدها من خلال هذا الحدث المكانة العالمية التي تتبوؤها الإمارات على مختلف الصعد التعليمية والثقافية والعلمية، وفي تقديمها صورة مشرقة للمجتمع الإماراتي المزدهر علمياً وثقافياً، والفتاح أبوابه بكل رحابة صدر لمختلف الجنسيات ولكل الأطياف العرقية، والانتماءات الدينية.

ويعد تنظيم الإمارات لهذه القمة في روسيا الاتحادية تجسيداً حياً لقدرة الدولة على توظيف قوتها الناعمة في مدّ جسور الشراكة والتعاون مع البلدان المؤثرة في الساحة الدولية؛ لما فيه خدمة الأهداف النبيلة من تحقيق للأمن والسلام العالميين. والقمة، كذلك، فرصة مثالية للتواصل مع القطاعات الروسية كافة؛ بشكل سيوطد ثقة شركاتها بدولة الإمارات العربية المتحدة كأحد أفضل البلدان بفرص الاستثمار الواعد فيها.

ويبقى التذكير بأن الاهتمام الروسي بدولة الإمارات قد ظهر بصور كثيرة حتى قبل هذه القمة، لعل آخرها الاستثمار الروسي هذا العام عبر إطلاقها للمركز الروسي للابتكارات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دبي، والذي يعد مبادرة مشتركة من كلتا الدولتين، ويهدف إلى تزويد الشركات التقنية الروسية بفرصة لدخول المنطقة، هذا بالإضافة إلى تقديمه كل الدعم للشركات الروسية الناشئة؛ لتشجيع دخولها الأسواق الإماراتية.

القمة كانت دليلاً على تحول هذا الحدث -الذي استضافته العاصمة أبوظبي بنسخته الأولى والثانية عامي 2017 و2018- إلى منصة عالمية مميزة يسعى عبر النسخة الثالثة لبناء سياسات مجتمعية، وخلق استراتيجيات تأخذ في الحسبان المجالات كافة؛ كالتعليم والأمن والرخاء المجتمعي والعلوم المتقدمة.

ولقد اكتسبت قمة هذا العام -التي أتت بعنوان «تمكين المجتمعات عالمياً.. التجارب والدروس المستفادة»، وأقيمت بالتزامن مع منتدى موسكو العالمي- زخماً استثنائياً لحجم التمثيل الدولي الكبير المشارك والحضور الإماراتي المميز، الذي جاء مكوناً من كبار المسؤولين والوزراء يتقدمهم الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، الذي ألقى كلمة الافتتاح الرئيسية.

وتقام «قمة أقدّر» العالمية بتنظيم من برنامج خليفة للتمكين - أقدّر، حيث تضمنت هذا العام أجندات على مستوى عالٍ من الأهمية، شملت تمكين المجتمعات من مواجهة تهديدات الحاضر وتحديات المستقبل، وكيفية زيادة مستويات الرخاء وتعزيز الأمن والاستقرار، وبناء القدرات المستدامة في مجالات التعليم والثقافة والأمن والتكنولوجيا وغيرها، وخلق بيئات مجتمعية يسودها التسامح والأمن والسلام، وتنمية القدرات الثقافية والمعرفية للأفراد، وخلق آليات وقنوات يمكن من خلالها بناء حوارات فعالة ومنتجة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية روسيا الاتحادية. وتمركزت القمة حول ثلاثة محاور رئيسية هي: «التعليم والخدمة الوطنية: مقومات أساسية لتمكين الشباب الإماراتي»، و«الأمن التقني والفكري والغذائي: ركائز استراتيجية لتمكين المجتمعات والشباب - الإمارات نموذجاً»، و«العلوم المتقدمة والمشاريع المستقبلية، وأدوارها في التمكين وتحقيق الرفاهية المجتمعية».

وشارك في القمة العديد من المختصين والأكاديميين والخبراء الدوليين، حيث شملت عدداً من الفعاليات كان من بينها المؤتمر الرسمي، والمعرض العالمي، بالإضافة إلى ورشات عمل متخصصة وجلسات حوارية تفاعلية. وتضمنت الدورة الثالثة من القمة كذلك

سيناريوهات التصعيد على الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية

تشهد الجبهة اللبنانية - الإسرائيلية تصعيداً لافتاً للنظر هذه الأيام على خلفية قيام ميليشيا حزب الله اللبناني، المدعومة من إيران، بمهاجمة أراضي إسرائيل في الجنوب؛ رداً على قيام الأخيرة باستهداف الضاحية الجنوبية، معقل حزب الله، قبل أيام بطائرات مسيّرة. ويبدو الوضع في ظل التطورات المتسارعة مفتوحاً على احتمالات وسيناريوهات مختلفة.



للرد على الهجمات، ولاسيما إذا اكتُشف أن هناك قتلى في صفوف الجيش كما قال «حزب الله»، الذي أكد أن مقاتليه دمروا آلية عسكرية إسرائيلية قرب الحدود؛ ما أسفر عن «قتل وجرح» من كانوا في داخلها؛ بينما نفى الجيش الإسرائيلي سقوط أي قتلى أو جرحى في صفوفه جراء العمليات. وبرغم عدم رغبة نتنياهو في الرد كما يبدو، حيث قال في تعقيب له عقب الهجمات إنه لا توجد خسائر بشرية، وقد يفهم من ذلك أنه لا يريد التصعيد؛ ولكن قد تستغل القوى المنافسة له، وخاصة في خضم الاستعداد للانتخابات، هذه الحادثة لتظهر تردّد نتنياهو وضعفه، ومن ثم التأثير في خيارات الناخبين تجاهه.

ثالثاً- الحرب: برغم كل ما سيق من أدلة أو مؤشرات إلى عدم رغبة الطرفين في التصعيد؛ فإن احتمالية اندلاع حرب تبقى قائمة؛ ولكنها ضعيفة. صحيح أن الطرفين لا يرغبان في الحرب، كما أن هناك الوضع الإقليمي والدولي الذي لا يساعد على ذلك، بل هناك دعوات من المجتمع الدولي إلى وقف التصعيد وضبط النفس؛ ولكن إذا ما وجد بنيامين نتنياهو نفسه مضطراً إلى الرد؛ فسيكون في الأغلب هجمات أقسى ممّا كان عليه الأمر الأسبوع الماضي؛ فقد تتطوّر الأوضاع باتجاه الحرب. وقد أكد نتنياهو نفسه أن إسرائيل مستعدة لأي احتمالات؛ وقال: «سنحدّد التحرك المقبل بناءً على تطور الأحداث».

ردّ حزب الله على الهجمات الإسرائيلية الأخيرة على الضاحية الجنوبية كان متوقعاً بل شبه مؤكّد؛ حيث أعلن أمينه العام، حسن نصرالله ذلك؛ كما تحدث مسؤولون إيرانيون عن ضرورة الرد، كما أن نطاق الرد كان متوقعاً؛ لكن رغبة الحزب في عدم اضطرار إسرائيل إلى رد فعل واسع، أو شن حرب على لبنان، ليست بيد الحزب ولا إيران؛ بل إن هذا الأمر يرتبط بشكل أساسي بالحكومة الإسرائيلية؛ وفي ظل هذه الوقائع؛ فإن الوضع مفتوح على احتمالات عدّة: أولاً- الهدوء (النسبي) وعدم التصعيد: هناك مؤشرات إلى أن الطرفين يميلان إلى التهدئة؛ فإسرائيل، وخاصة نتنياهو، وبرغم أنه يميل دائماً إلى الحرب، فإنه لا يبدو أنه يريد هذا الأيام؛ خاصة أنه مقبل على انتخابات تُعدّ مصيرية بالنسبة إليه؛ فإذا نجح فيها؛ فستعطيه دفعة كبيرة لفعل الكثير من الأشياء فيما يتعلق بحدود إسرائيل الجنوبية والشمالية على حدّ سواء؛ ولكن إذا فشل فيها؛ فستكون في الأغلب النهايةً سياسياً. وقد تحدث نتنياهو على عكس ما هو معهود عنه تعليقاً على الهجمات، بلغة هادئة؛ برغم تأكيده أنه أصدر توجيهات بالاستعداد لأي احتمال.

في المقابل لا يريد حزب الله حرباً مع إسرائيل، وفي ذاكرته حرب عام 2006، التي تسبّب بها؛ وجلبت الدمار للبنان؛ كما أنه لا يريد أن يستفز إسرائيل إلى درجة تجبرها على ردّ قاسٍ على غرار ما وقع قبل 13 سنة، وهو لا يملك القدرة على التحمّل لا عسكرياً ولا سياسياً؛ وعلى عكس ما كان عليه الأمر في المرة السابقة هناك معارضة مطلقة لاحتكار الحزب قرار الحرب، كما أن الوضع الإقليمي والدولي ليس في مصلحته مطلقاً بالمطلق أيضاً؛ فمن شأن نشوب حرب جديدة بين ميليشيا حزب الله وإسرائيل أن يزيد مخاطر اندلاع صراع أوسع نطاقاً في المنطقة؛ خاصة في ظل التوتر المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً- فعل ورد فعل: قد يجد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه في حرج؛ خاصة إذا تعالت الأصوات داخل إسرائيل



يتناول دينيس روس، مستشار وزميل «ويليام ديفيدسون» المتميز في معهد واشنطن، ومساعد خاص سابق للرئيس باراك أوباما، ودانا ستروول، زميلة أقدم في «برنامج جيدلد للسياسة العربية» في معهد واشنطن، في تقريرهما المنشور بموقع معهد واشنطن، والمتاح في «واشنطن بوست»، مظاهر الخلل في سياسة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للضغط على إيران ويريان أن حملة «الضغط الأقصى» لم تحقق أهدافها بعد.

الخلل في حملة «الضغط الأقصى» التي يشنها ترامب على إيران



الأسبوع الماضي، التي استهدفت مصنعاً لإنتاج مكونات الصواريخ، وجهة النظر القائلة إن الضغوط الاقتصادية وحدها لا تردع طهران عن محاولة وضع قدرات استهداف دقيقة على عشرات الآلاف من صواريخ «حزب الله».

أما في اليمن، فيعتمد المقاتلون الحوثيون المدعومون من إيران إلى تكثيف وتيرة القتال ودرجة تعقيد الهجمات ضد المملكة العربية السعودية. وتتواصل هجمات الحوثيين بالصواريخ الباليستية وبالطائرات من دون طيار ضد مطارات مدنية، وخطوط أنابيب النفط، ومحطات الضخ في السعودية، حيث بلغت الهجمات الآن الجانب الشرقي من المملكة. وتشير الأدلة إلى أن إيران تحوّل علاقتها مع الحوثيين من علاقة قائمة على دعم محدود في نزاع محلي إلى شراكة إقليمية.

إن الضغوط الناتجة عن العقوبات لا تعني دائماً تراجع الأموال التي تدفّها إيران لدعم أنشطة الإرهاب. ففي غزة تفيد بعض التقارير أن إيران تزيد تمويلها لـ«حماس» من 70 مليون دولار في كل عام إلى 30 مليون دولار في كل شهر؛ وهذه منفصلة عن الأموال التي تقدمها إلى حركة «الجهاد الإسلامي».

وخلال شهادة المبعوث الأمريكي الخاص لإيران، براين هوك، أمام الكونجرس الأمريكي في يونيو الماضي، صرّح هوك

تقول إدارة ترامب إن حملة «الضغط الأقصى» التي تمارسها على إيران تؤتي ثمارها. لبيّت ذلك كان صحيحاً؛ فلطالما صرّحت الإدارة الأمريكية بأن العقوبات الاقتصادية ستحرم النظام الإيراني من المال، وأن قلة المال تعني انكفاء السلوك السيئ، وتقديم المزيد من التنازلات على طاولة المفاوضات. غير أن المساومة مع إيران لا تشبه إبرام صفقة عقارية، والإرهاب الذي ترعاه إيران لا يمكن حصره بسهولة بمبالغ المال؛ فالحّد من أحد هذين العنصرين لا يؤدي بالضرورة إلى تراجع الآخر.

والاستنتاج المحتمّ، بعد دراسة النزاعات الدائرة في المنطقة، هو أن الاستراتيجية الأمريكية القائمة حصراً على حرمان طهران من المال لا يمكنها وحدها فرض تغييرات في سلوك إيران بالمنطقة.

صحيح أن الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران في سوريا ربما تعاني تخفيضات في الرواتب، ولكن ذلك لم يسهم في انخفاض العنف، أو عكس المكاسب التي حققها نظام بشار الأسد في ساحة المعركة، أو في حثّ هذه الجماعات الأجنبية أو القوات الإيرانية على مغادرة سوريا؛ فمقاتلو الميليشيات المستعدون للسفر إلى سوريا من أفغانستان أو باكستان أو العراق سيستمرون في تلبية نداء طهران بسبب الأيديولوجيا المترسّخة في أذهانهم، أو الظروف الاقتصادية الرديئة في بلدانهم.

وعلى الرغم من تصريح أدلى به، في مارس الماضي، أمين عام حزب الله اللبناني، حسن نصرالله، ودعا فيه مؤيدي الحزب إلى تقديم الهبات لتعويض الخسائر في الإيرادات الناتجة عن العقوبات، فإن الحزب لم يسحب مقاتليه من سوريا، كما لم يقطع التمويل عن ترسانته الصاروخية التي تهدّد إسرائيل في جنوب لبنان، أو عن عمليات حفر الأنفاق الإرهابية. وتعرّز الضربات الإسرائيلية على لبنان خلال نهاية



إيران على أكثر من مجرد عقوبات تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فالعزل السياسي ضروري أيضاً إلى جانب التهديدات الموثوق بها، المتمثلة باستخدام القوة العسكرية، والاستعداد لعرض مخرج من الأزمة الاقتصادية، ومن البرود السياسي تجاه إيران.

ولسوء الحظ حقق الرئيس ترامب نجاحاً أكبر بكثير في عزل الولايات المتحدة الأمريكية، وليس إيران. وأشارت إدارته، في كل من التصريحات والإجراءات، إلى عدم استعدادها لاستخدام القوة العسكرية إلا في أضيق الظروف؛ ما أدى إلى حدوث صدع بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها في منطقة الخليج. وقد أدت حملة «الضغط الأقصى» إلى إبعاد الحلفاء الأوروبيين الذين شاركوا في كل نهج ضغط ناجح آخر اعتمد ضد إيران.

وزادت هذه الخطوات الاستراتيجية الخاطئة مجتمعاً من جرأة القادة الإيرانيين؛ فمن الواضح أنهم لا يرون حاجة إلى التحدث مع الإدارة الأمريكية، بعد أن رفضوا حضور وزير خارجيتهم اجتماعاً في البيت الأبيض، واشتروا رفع العقوبات قبل إجراء أي محادثات مع الإدارة الأمريكية. كما أن محاولتهم استخدام طائرات من دون طيار لتنفيذ هجمات إرهابية ضد إسرائيل تُظهر استعدادهم للمخاطرة. واستناداً إلى الأحداث التاريخية؛ فإن العقوبات لن تحث إيران على تغيير سلوكها. إن ذلك (قد يأتي من خلال) اتباع سياسة ناجحة مؤثرة تنبع من ممارسة ضغوط دولية جماعية، ومن احتمال تأمين المفاوضات مكاسب اقتصادية حقيقية، ومن التهديدات بتداعيات خطيرة ناجمة عن الأعمال الخبيثة.

أن العقوبات الأمريكية أدت إلى تخفيضات في الميزانية العسكرية الإيرانية في عام 2018، ومجدداً في عام 2019. غير أن هذه التخفيضات المزعومة في الميزانية لم تؤدّ إلى تراجع التهديدات في مضيق هرمز في وقت سابق من هذا العام، عندما هاجمت إيران سفناً تجارية بالألغام، وحاولت الاستيلاء عليها، وأسقطت طائرة أمريكية من دون طيار. ولا يعتمد البنتاجون على حملة «الضغط الأقصى» للتخفيف من العدوان العسكري الإيراني؛ وقد أصدر خلال الشهر الجاري تحذيراً أمده عام واحد من «العمليات العدائية الإيرانية» في منطقة الخليج.

وأفاد هوك أيضاً أن القيادة الإلكترونية في «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني تفتقر إلى المال. غير أن شركتين تعملان في مجال الأمن الإلكتروني عدتا إيران مصدراً لموجة الهجمات الإلكترونية التي استهدفت، هذا العام، هيئات حكومية وكيانات عاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والبنية التحتية للإنترنت.

وعند جمع هذه العوامل معاً لا يدعم نمط الوقائع خط ترامب القائل إن حملة «الضغط الأقصى» ناجحة؛ فقبل زمن طويل من الاتفاق النووي، الذي أبرم في عام 2015، اعتمدت طهران استراتيجية منخفضة التكلفة وغير متناسقة لأنها تعجز عن منافسة ميزانيات الدفاع الكبيرة والقدرات العسكرية التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، أو لخصومها في المنطقة، مثل السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وبالتالي فإن العقوبات وحدها لن تكون فعالة في وقت تنفذ فيه إيران عمداً حملتها الإرهابية في المنطقة بتكلفة منخفضة.

وفي المقابل يجب أن تقوم استراتيجية ناجحة إزاء

انتعاش صادرات النفط الإماراتية

كل من سنغافورة وكوريا الجنوبية. وأوضحت بيانات «بلومبرغ» أن إجمالي حجم شحنات النفط الإماراتي التي توجهت إلى ماليزيا، خلال أغسطس الماضي، بلغت 247 ألف برميل، وهو أعلى مستوياته منذ يناير 2017، بالمقارنة مع 54 ألف برميل فقط في يوليو الماضي. وارتفع إنتاج «أوبك» من النفط في الشهر الماضي للمرة الأولى منذ دخول اتفاق خفض الإنتاج بين المنظمة وحلفائها المستقلين بداية من يناير 2019. وزاد إنتاج المنظمة بنحو 200 ألف برميل يومياً إلى 29.99 مليون برميل يومياً في أغسطس.



ارتفعت صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة من النفط الخام والمكثف في أغسطس الماضي، وذلك من واقع البيانات التي رصدتها وكالة «بلومبرغ» للأخبار. وأفادت الوكالة بأن حجم الشحنات في أغسطس الماضي بلغ 3,01 ملايين برميل يومياً، بالمقارنة مع 2,71 مليون برميل يومياً في يوليو الماضي. وأضافت أن ارتفاع صادرات النفط يُعزى إلى ارتفاع حجم الشحنات التي توجهت خلال الشهر إلى كل من الهند؛ واليابان؛ وماليزيا؛ الأمر الذي ساعد على انخفاض حجم الشحنات المتجهة خلال الشهر نفسه إلى

التحويلات تدعم سوق الدفع الإلكتروني في الإمارات



توقع تقرير حديث صادر عن البنك الدولي أن يسجل حجم التحويلات إلى الدول منخفضة الدخل زيادة سنوية قدرها 9.6% بنهاية 2019 لتصل إلى 550 مليار دولار، بالمقارنة مع العام الماضي. وفي تصريحات صحفية، توقع حاتم سليمان، نائب الرئيس الإقليمي لشركة ويسترن يونيون في الشرق الأوسط، أن تشكل التحويلات الرقمية للأموال والتجارة الإلكترونية بيئة خصبة لنمو سوق الدفع الإلكتروني في دولة الإمارات، وأن تكون المحرك الرئيسي للنمو الإجمالي للسوق خلال السنوات المقبلة، مشيراً إلى أن الشركة تعتزم مواصلة طرح قدرات جديدة، ولاسيما من حيث تطبيقات الأجهزة المتنقلة، والتحويل بين الحسابات المصرفية. وأضاف حاتم سليمان: «تمضي الإمارات قدماً وفقاً لأجندة طموحة تركز على النمو والحيوية؛ بوصفها من أكثر دول العالم ابتكاراً. وتشهد سوق التجارة الإلكترونية في الإمارات وتيرة نمو مطردة، حيث بدأ العملاء بالتفكير في استخدام أساليب الدفع الذكية مثل المحافظ الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف المحمولة، وغيرها من طرق الدفع والتحويل عبر الإنترنت».

الصين تشكو الولايات المتحدة بشأن الرسوم أمام منظمة التجارة



قالت وزارة التجارة الصينية، أمس الاثنين، إن الصين تقدمت بشكوى بحق الولايات المتحدة أمام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق برسوم الواردات الأمريكية. وبدأت واشنطن فرض رسوم بواقع 15 بالمئة على مجموعة من المنتجات الصينية يوم الأحد الماضي، وشرعت بكين في فرض رسوم جديدة على النفط الخام الأمريكي، في أحدث تصعيد للحرب التجارية بين الجانبين. ولم تفصح الصين عن تفاصيل دعواها، لكنها قالت إن الرسوم الأمريكية تشمل صادرات لها بقيمة 300 مليار دولار. وقالت وزارة التجارة في بيان إن إجراءات الرسوم الأخيرة تنتهك الاتفاق الذي توصل إليه زعيما الصين والولايات المتحدة خلال اجتماع في أوساكا، مضيفاً أن الصين ستدافع عن حقوقها القانونية بما يتوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

السعودية تعين رئيس الصندوق السيادي لأرامكو



عينت المملكة العربية السعودية ياسر الرميان، رئيس صندوق الاستثمارات العامة، صندوق الثروة السيادي للمملكة، رئيساً لمجلس إدارة شركة أرامكو، ليحل محل وزير الطاقة خالد الفالح، مع استعداد شركة النفط الوطنية العملاقة لطرح عام أولي. وتستعد أرامكو، أكبر شركة منتجة للنفط في العالم، لطرح أولي لما يصل إلى 5% بحلول 2020-2021، وبيع حصة في أرامكو حجر زاوية لخطة «رؤية 2030» الرامية إلى تنويع موارد الاقتصاد؛ بدلاً من الاعتماد على النفط، تحت رعاية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. وتأتي الخطوة بعد أيام قليلة من استحداث وزارة جديدة للصناعة والموارد المعدنية، منفصلة عن وزارة الطاقة الضخمة في المملكة، في سلسلة من الأوامر الملكية التي صدرت يوم الجمعة الماضي.

لا لعودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء



تأليف: ستيفن بروكس وجي. جون إيكينيري ووليام وولفورت
تاريخ النشر: 2013

القائمة على التدخل، تولّد ردّاً عاماً واستياءً لدى الحكومات، وجماهير الشعوب الأخرى على حد سواء. ويؤكد خبراء الشؤون الدولية المناهضون للتدخل الخارجي، أن الانكفاء الواسع النطاق يمكن أن ينزع فتيل العداء العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وعلاوة على ذلك، فإنه حتى إن لم تسارع الحكومات الحليفة إلى تنفيذ جميع المهام التي تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية الآن، فإن معظم هذه الأدوار لا يمت بصلة إلى أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل يسهم في المخاطر التي تجعل أمريكا رهينة حروب ليست في مصلحتها القومية. ولا ريب في أن هؤلاء الخبراء، تقول الدراسة، قاموا بدراسة منطوق النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الدراسات تركز فقط على مجموعة ثانوية من الحجج المحتملة، وقد تمت كتابة عدد كبير منها قبل موجة التحليلات الأخيرة التي تدعو إلى الانكفاء، ومن ثم فهي لا تعالج عدداً كبيراً من الدعاوى الرئيسية التي تستند إلى تجربة الأعوام العشرة الماضية؛ وهي تجربة يجادل دعاة الانكفاء بقوة بأنها تدعم قضيتهم؛ ونتيجة لذلك، يفتقر الباحثون إلى تحليل منهجي يعالج مباشرة الدعوى الرئيسية في مسألة الانكفاء؛ وهي أن الاستراتيجية

بعد 65 عاماً من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية كبرى للتدخل والانخراط العميق في الشؤون العالمية، تتساءل الدراسة: هل حان الوقت أخيراً لانتهاج سياسة الانكفاء إلى الداخل؟ ويشير إلى أن هذا السؤال أصبح يمثل جدلاً ملحاً، وقضية حرجة. ولكن معظم الباحثين الذين يكتبون حول مستقبل الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، يجيبون على هذا السؤال بـ «نعم»؛ نظراً إلى التكلفة الاقتصادية الباهظة في ظل أزمة ميزانية خانقة، ووجود قوات عسكرية منهكة، وحلفاء عبيدين، وجمهور تلاشت رغبته في الانخراط بصورة عميقة في شؤون العالم.

وكرر فعل على حرب العراق عام 2003، والأزمة الاقتصادية، وأزمة الميزانية فيما بعد عام 2008، تصاعدت التحليلات الداعية إلى ابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها الكبرى الحالية. وحتى الآن، لم تجد الحجج الداعية إلى الانكفاء إجابة كافية عليها من جانب خبراء العلاقات الدولية. ولكن بعض الباحثين يعرض أسباباً قوية تفسر لماذا يجسد الانكفاء مخاطر وتكاليف أكبر بكثير من الفوائد المجنية منه.

وبحسب الاستقراء التاريخي، تقول الدراسة، إنه ومنذ الحرب العالمية الثانية؛ كان القادة السياسيون في الولايات المتحدة الأمريكية يؤكدون بالإجماع تقريباً، التزامهم بقيادة العالم والانخراط في شؤونه. لكن على مدى العقد الماضي ظهر رأي مختلف اكتسح الدراسات الأكاديمية؛ وهو أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتقليص التزاماتها العالمية واتباع سياسة الانكفاء والانكماش. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تقوم بتقليص وجودها العسكري في الخارج، أو إلغائه، والتخلص من التزاماتها الأمنية العالمية أو الحد منها، والتقليل من جهودها الرامية إلى تعزيز النظام المؤسسي الليبرالي وتولي قيادته.

ويحتج أنصار الانكفاء، بأن الاستراتيجية الكبرى الحالية القاضية بـ «الانخراط العميق» تستتبع تكاليف عالية ومتزايدة؛ تؤدي إلى تدني مستوى الفائدة منه، وإن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى المنافسين المحتملين، يجعل من الصعب عليها دائماً المحافظة على التزاماتها التي تفوق الحصر، في الوقت الذي يستطيع حلفاؤها تحمل تكاليف الدفاع عن أنفسهم. أضف إلى ذلك أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة

حاولوا تأسيس تفويهم الاستراتيجي على أعمال مميزة من الدراسات الواقعية. وهذا يولد الانطباع بأن الواقعية تعطي حكماً لا لبس فيه، لمصلحة الانكفاء لدولة في الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة تمثل شذوذاً كبيراً بالنسبة إلى الواقعية في نظر كثير من العلماء والباحثين. وعليه فلا يمكن تفسير استمرارها بعد زوال الاتحاد السوفيتي، إلا من خلال الأمراض السياسية الداخلية، أو التأثير الضار للأيديولوجية الليبرالية لأمريكا.

ويظهر التحليل النهائي لجميع الآراء، أن الواقعية لا تُسفر عن حكم واضح لمصلحة الانكفاء، وأن التقاليد النظرية الأخرى لا تساعد على شرح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، وأن السلوك الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة ليس خروجاً بدهياً عن نظرية العلاقات الدولية بشكل عام، أو عن النظرية الواقعية على وجه الخصوص، وأن تفسير هذا السلوك لا يتطلب بالضرورة الخوض بعمق في خصوصيات الأيديولوجية أو السياسة الداخلية الأمريكية.

لقد تخللت الخطب ووثائق الاستراتيجية الرسمية الأمريكية، على مدى العقود الستة الماضية، مجموعة من الحجج والمعطيات الاستراتيجية الكبرى الأوسع نطاقاً، ومفادها: أن الالتزامات الأمنية شرط ضروري للقيادة الأمريكية، وأن القيادة أمر ضروري لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية. ولولا الالتزامات الأمنية لتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقيادة في القضايا الأمنية، وغير الأمنية على حد سواء. وتسهم القيادة في تسهيل التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، وتوسيع الاقتصاد العالمي، وفي دفع التوازن التعاوني ليصبح أقرب إلى ما تفضله الولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات ومظاهر النفوذ المرتبط بها، تعد ركائز ضرورية لقيام نظام مؤسسي ومعيارى أكبر، يؤدي الحفاظ عليه إلى جعل الولايات المتحدة أكثر أمناً وازدهاراً على المدى الطويل.

ويخلص المؤلفون إلى أن الخيار الأساسي القاضي بالاحتفاظ بالاستراتيجية الكبرى الداعية إلى المشاركة والانخراط بعمق بعد الحرب الباردة، هو بالضبط ما ترجح الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية، أن تفعله قوة عقلانية نفعية ريادية في مركز الولايات المتحدة الأمريكية.

الكبرى الحالية لا تحقق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

يقدم أنصار الانكفاء صورة مشوهة عن العناصر الأساسية للاستراتيجية الكبرى الحالية في كثير من الأحيان. غير أن تفويماً مستديماً لحججهم، يجد أن كفة ميزان ما يعرفه الباحثون عن السياسة الدولية تميل ضد حجج الانكفاء. إن دعاة التخلي عن تقليد الانخراط العميق للولايات المتحدة الأمريكية، الذي مضى عليه ستون عاماً، يبالغون في تكاليفه، ويقللون من فوائده الأمنية، كما يتجاهلون عموماً فوائده الأمنية وغير الأمنية الحاسمة والواسعة النطاق. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرين يخلطون بين الاستراتيجية الكبرى الأساسية للانخراط العميق، وقضايا أخرى؛ مثل: تعزيز الديمقراطية بالقوة، والتدخل الإنساني المسلح، وهي أمور في غاية الأهمية، ولكنها خيارات اختيارية، وليست تحديداً لملامح الاستراتيجية الكبرى.

وعلى الرغم من أن الدراسة تؤكد استمرار صلاحية مبادئ طويلة الأمد من الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فإن تحليلها لا يدعم مقاومة كل التغييرات في السياسة الخارجية. وليس هناك في نقاش الأفكار ما يوحي بوجود المحافظة على جميع الالتزامات بأي ثمن. كما لا تطعن الدراسة بإعادة التوازن إلى الاستراتيجية؛ للتكيف مع القيود والتحديات الجديدة، كما فعل الرئيس ريتشارد نيكسون، ووزير الخارجية هنري كيسنجر بعد حرب فيتنام، وكما فعل الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعد حرب العراق. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الحلقات من إعادة التوازن تكذب تصور أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتكيف مع عالم متغير.

وبحسب النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن دعاة الانكفاء الذين يتصفون بقدر كبير من الدقة والتحديد، قلائل، وأقل منهم كذلك من يُبدي تأييداً لا لبس فيه لفكرة العودة إلى استراتيجية ما قبل الحرب العالمية الثانية التي كانت تقوم على «القوة البحرية المنعزلة» المقيدة الوصول، فيما وراء نصف الكرة الغربي. ويبدو أن عدداً قليلاً من دعاة الانكفاء يمتلكون ثقة كافية للاعتقاد بأنه لن يكون هناك أي داعٍ للتدخلات الخارجية المباشرة والعميقة. وبدلاً من ذلك، تترافق انتقاداتهم للانخراط العميق عادة؛ بدعوة إلى تبني استراتيجيات «ضبط النفس» و«التوازن الخارجي»، بدلاً من التخلي الكامل عن جميع الالتزامات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية. وتؤكد الدراسة أن غالبية المحللين من دعاة الانكفاء،



لهجة استقوائية إيرانية في وجه واشنطن والأوروبيين

تستمر إيران بتصعيد لهجتها الاستقوائية تجاه كل من أوروبا والولايات المتحدة، وذلك في ظل ما تلمسه من «تراخ» أوروبي تجاه الملف النووي وأمن المضائق، وتأيد روسي وياباني لموقفها المتعنت في التعامل مع ملفاتها مع الجانب الأمريكي، فضلاً عما تلمسه من عدم الجدية الأمريكية إزاء كل ذلك. وفيما يلي أبرز التطورات الخاصة بالملف الإيراني في المنطقة:

ماذا تعني هذه التطورات؟

لقد بات واضحاً تصعيد إيران من خطابها تجاه الولايات المتحدة، التي تبدي في المرحلة الآنية حالة من التراجع في كبح جماح النظام الإيراني. طهران التي تؤكد في كل مناسبة انفتاحها على الحوار مع دول الخليج العربية، وتعتبر أن أمن المنطقة يتحقق بهذا الحوار، لا بالتدخل الدولي، وتحديدًا الأمريكي منه، تستغل الآن فرصة انشغال الإدارة الأمريكية بالانتخابات المقبلة في عام 2020، وتلمس منها أيضاً حالة من «البرود» إزاء ملف أمن المضائق في المنطقة.

أما روسيا، فهي تبدو بشكل جلي وكأنها تقف إلى الصف الإيراني في المرحلة الحالية، انطلاقاً من الحسبة الخاصة بها في فرض نفسها كقوة دولية تقف في وجه القوة الأمريكية، واستناداً إلى ما حققته من سيطرة على منطقة الشرق الأوسط وتحديدًا في الملف السوري، الذي منحها ضمانات ليست قليلة لمصالحها في المنطقة، بعد أن أجرت تفاهات استراتيجيية وحيوية مع كل من تركيا وإيران بخصوص هذا الملف. أما تشبيه ظريف للملف النووي الإيراني، الذي تتصارع حوله القوى الدولية الآن، بين من يرفضه كواشنطن، وبين من لا يرى فيه أي تهديد كأوروبا، بـ «صندوق الطماطم»، فهو محاولة تشير إلى السخرية والتقليل من شأن هذا الملف، وخاصة أن ذلك يرافقه إعلان إيران بدء الخطوة الثالثة من خفض التزاماتها النووية في حال لم تفِ أوروبا بالتزاماتها في الوقت المناسب، في تهديد صريح للأوروبيين، الذين يعارضون العقوبات الأمريكية على إيران ويبدون تمسكهم بالاتفاق النووي الذي وقع معها في عام 2015.

وعلى صعيد آخر، وبرغم أن اليابان ترى في الولايات المتحدة حليفاً مهماً لها، إلا أنها ترددت في الانضمام إلى واشنطن، في مساعيها لتشكيل التحالف الدولي لحماية الأمن البحري في الخليج العربي، وذلك بسبب علاقاتها الاقتصادية الوثيقة مع طهران، وتجاوز ذلك إلى اشتراطها موافقة إيران حول ضم مضيق هرمز إلى منطقة عمل قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية، لجمع المعلومات في المياه المحيطة بمضيق هرمز ومضيق باب المندب. أما بريطانيا فإن مساهمتها في حماية الملاحة البحرية تقتصر على تعزيز الوعي والمراقبة والدعم من خلال تبادل المعلومات الاستخباريية مع بعثة الحماية البحرية الدولية، وإرسال سفن عسكرية لدعم السفن التجارية، من دون أن تمنح واشنطن إحساساً بأنها حليف مباشر لها يقف في وجه طهران.

- حذر وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، من أن بلاده ستبدأ الخطوة الثالثة من خفض التزاماتها النووية في حال لم تفِ أوروبا بالتزاماتها في الوقت المناسب. وذلك على هامش مؤتمر صحفي عقده، أمس الإثنين، مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، على هامش زيارته إلى موسكو. وفي معرض تعليقه على إعادة النظر في الاتفاق، قال ظريف: «كما تعلمون كانت إيران وروسيا حاضرتين في المفاوضات منذ البداية ولا إمكانية لفتح صندوق الطماطم هذا وإغلاقه من جديد».
- خلال المؤتمر الصحفي نفسه، رحب ظريف بالمبادرة الروسية الداعية إلى إطلاق حوار من أجل الأمن في المنطقة، قائلاً: «نظرتنا تختلف اختلافاً جذرياً عن وجهة نظر أمريكا. فنحن نرى الأمن في التعاون ولكن أمريكا ترى ذلك في العداء»، ومضيفاً: «إذا كانت السعودية مستعدة لهذه المبادرة، فإننا نمد يدنا لدول الجوار فهنا مبادرتان على الطاولة، فإذا كانت دول المنطقة مهتمة بالسلام، فالأسلوب هو هذا وليس دعوة الدول الأجنبية إلى المنطقة».
- قالت صحيفة يوميوري اليوم الثلاثاء، ووفقاً لما نشرته «رويترز» إن اليابان لن تنضم إلى الولايات المتحدة في مهمة أمنية لحماية السفن التجارية المارة عبر ممرات مائية رئيسية في الشرق الأوسط وستدرس بدلاً من ذلك نشر جيشها بشكل مستقل. وقالت الصحيفة إن اليابان تدرس خطة لإرسال قوات الدفاع الذاتي البحرية في مهام لجمع المعلومات في المياه المحيطة بمضيق هرمز ومضيق باب المندب، وأن اليابان ستدرس أيضاً ضم مضيق هرمز إلى منطقة عمل قوات الدفاع الذاتي البحرية إذا وافقت إيران.
- أعلنت الحكومة البريطانية أن البحرية الملكية قامت بمرافقة 50 سفينة تجارية عبر مضيق هرمز، من أجل حماية حرية الملاحة البحرية فيه، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنها ملتزمة بالعمل على تخفيف التوترات التي شهدتها هذه المنطقة مؤخراً، وذلك بحسب بيان تلقته CNN أمس الإثنين. وقال البيان إنه «ومن خلال العمل معاً في منطقة الخليج، تتبادل الدول البيانات والمعلومات الاستخباريية فيما بينها، إضافة إلى أن أفراد القوات البحرية يعملون معاً لتوفير القيادة والسيطرة للتحالف الدولي».